

المأثرة مطلقا كذا قيل ويرد بما قوله الابن ان لم يقترن كما يفيد  
التقييد بذلك في غير وقت الصلاة اي قبل التلفظ بالواحد اكرر  
كما سبق للموت ولا فرق في الصلاة بين الفرض والنفل وان كانت الصلاة  
تسقط بالتيمم هاج وان ضاق الوقت اي يمين تلمسه الاعادة هاج  
وفي رسم ما هو مخرج في بطلان التيمم بربوبية المأثرة اي سوا كان سمع  
تلمسه الاعادة ام لا فراجعه ثم انه هذا غاية في التيقن الذي هو البروبية  
اي العلم كما قال المم بخلاف في التوهم فانه يشترط ان يمين على خروج الوقت  
هو وضيق الوقت بحيث لا يوفقا لخروج الوقت لا تنف المبيع في التيقن  
هجم اي سمنه وكذا توهم المأثرة الاله والريشة ويحتمل اي  
يشترط الا من علم الوقت ولو كان المحل يغلب فيه وجوب المأثرة بشرط  
ان يكون في حد الوقت نظرا لليلة وهي قوله لو وجوب طلبه اذ لا يجب  
طلبه اذ توهمه في حد القرب كما مر روية سراب مالم يتيقن عند  
رويته بعد انه سراب والافه بطلان فخرج قال في الجواهر لو قال  
واحد يجمع بينهما يحتمل هذا لما اوردته لكم وهو يمين واحد فقط  
بطل تيمم الكل والظن عدم توقف البطلان على القول بفسخ فخرج انما  
ستمكنا التيمم ومر ما حال توهمه ولم ينته حتى وصل الي محل لا يلزمه  
طلبه فيه هل يبطل تيممه لتقصير اوله لعدم علمه اختار عدم البطلان  
لعدم علمه كالوكان هناك بغير حقيقته ولا قضا عليه وقد يقال بالبطلان  
ويبرق بتقصير التيمم بطلان في البير الحقيقه هاج تمامه مطبقه  
بقربه اي مجرد الفوت فادونه فيما يظهر فهذا هو المراد بالقرب كما قاله  
هجم عندي لا ياب ما اي وهو يعلم غيبته وعدم رضاه فان كان  
يعلم حضوره او لم يعلم من حاله يمين بطل تيممه لو وجوب السؤال عنه  
هجم ر لقارنية المانع لعل المراد بالمقارنة عدم التماثل فيصدق  
بالتقدم ولو قال عندي كما مر مثله ما لو قال عندي من يمين عمر ما  
فانه يبطل تيممه لو وجوب البحث عن صاحب المأثرة في كل من حضره المأثرة  
وهو يبري الخمر شتا والضا بطلانه اذا تقدم المانع لم يبطل التيمم بخلاف  
تأخر كعندي ما العيش او الوضوء فان يبطله هجم ر عندي  
ما

ما قرنت وكذا عندي ما يحسن او يستعمل قبل الشروع فيها اي التكبير  
والمعية كالقبلي كعطفين مانع شرعي وسبع مانع طبيعي لان  
وجوبه اقتصر عليه لان التوهم يذم انه كالعدم بالاول فان وجد  
في صلاة لاهذا محترز قول المتن المأثرة في غير وقت الصلاة اي فان  
وجده ولو في حد القرب وان ضاق الوقت ولا ينافي هذا ما تقدم في وجوب  
الطلب في حد القرب من انه يشترط ان يخرج الوقت لان ذلك مرفوض  
فيما يسقط فرضه بالتيمم بخلاف ما لا يسقط فرضه بالتيمم فيجب الطلب  
وان ضيق الوقت مرفوض وشرط بوجوده توهمه اي في الصلاة فلا تنظر  
به الصلاة مطلقا ويبطل به غيرها كقراءة وطواف ورمي قال وانظر  
لورثي المأثرة الصلاة وشك هل هذا المحل كما يغلب فيه القدر والوجود  
فهو يبطل لتزوده ام لا لاننا تحققنا ان نقاد وشكنا في المصلح في محتمل  
وهي قول علي المحلى وجوب الفضا ان قارت شكك التيمم ولم يبطلها فراجعه  
والحاصل ان روية المأثرة وهم والقدرة على ثمنه ورواها العلة تارة  
تكون مع حابر وتارة تكون بلا حابر واذا كانت مع حابر فتارة يتقدم  
علمه وتارة يتأخر وتارة يقارن فهذه ستة عشر صورة وعلى كل ما  
ان يكون قبل الصلاة او فيها وهي تسقط بالتيمم اولا فالجمله ثمانية  
واربعون صورة فان تقدم علم الحابر او قارت انه بطلان مطلقا واما  
اذا كان بلا حابر او يحايل متاخر فتارة يكون ذلك قبل التلبس بالصلاة  
وتارة يكون بعد التلبس بها فان كان قبل التلبس بها يبطل مطلقا وان  
كان بعد التلبس بها لم يبطل في التوهم مطلقا واما في غيره فبغيره  
كانت الصلاة يسقط فرضها بالتيمم لم يبطل ولا بطلت لمطلات  
التيمم بان صلى الا علم من ذلك ان العبرة بحل الصلاة لان محل التيمم  
والعبرة ايضا بمن الصلاة فقط لاجمع العام كما استظهرت سم وبقوله  
عنه في اخر الباب لم يبطل تيممه فلا يبطل صلاته والنفل هذا  
يقضي ان النفل يتعلق به القضاء وعدمه وفيه بعد وعل المراد انه  
يسقط طلبه في محل يغلب فيه القصد كعيد ووتر فكله تمامها كقول  
يبطل التيمم بسلا مة منها فلا يسجد للمرد وان سلم ناسيا نبي

توهم الوضوء  
بطلان  
بطلان  
بطلان